إعلان حقوق الانسان والمواطن عام 1789م بين النظرية والتطبيق

Human Rights Declaration 1789 Theory and Application

الدكتورة: هند فخري سعيد
كلية التربية الأساسية/ قسم التاريخ
جامعة الموصل

ملخص البحث:

أثار موضوع حقوق الانسان عناية المختصين بالسياسة والقانون والتاريخ على حد سواء فهذه الحقوق ثوابت متعلقة بحياة الانسان منذ الخليقة حتى الوقت الحاضر، الأمر الذي جعل أي مساس أو انتهاك لهذه الحقوق سيؤدي الى فوضى سياسية واجتماعية واقتصادية فكرية في الدولة؛ لذا أصبحت المحافظة على هذه الحقوق وصيانتها من أولويات أية محاولة لتغيير أو تنظيم وضع أية دولة من الدول.

فكان ما حصل في فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر خير مثال على ذلك ، إذ بدأ التفكير بحقوق الانسان وحرياته الأساسية التي أصبحت مهدورة وضائعة فيها نتيجة لوضعها المربك في كل نواحيها من نظام حكم ضعيف في سلطته وإدارته، وحياة اجتماعية متفاوتة بتفاوت طبقات المجتمع الفرنسي، وتدني بالمستوى الاقتصادي وخلل وعجز فاضح في خزينة الدولة هذه الأمور مجتمعة شكلت صدمة أيقظت بعض العقول الفرنسية الخاملة لينهضوا ببلادهم وينقذوا حقوق الفرد الفرنسي من الضياع فبرزت شخصيات ذات فكر نير لتتلاقى جهودهم ونتاجاتهم الفكرية مع جهود رجال السياسة والثورة، في زمن شاعت فيه نداءات وصرخات تخليص الانسان وحقوقه من أن تهدر أو تسحق في أوربا، مثلما حصل في انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية من إعلانات ووثائق صريحة تثبت حقوق الانسان وحرياته.

فجاء إعلان حقوق الانسان والمواطن عام 1789م تتويجاً لجهود مفكري وفلاسفة القرن الثامن عشر وصلابة رجال الثورة الفرنسية وجعلهم حقوق الانسان –ليس الفرنسي فحسب بل في كل العالم– هدفهم الأول كون الانسان أداة الثورة وغايتها ومن هنا بدأ السعي لنشر هذه الحقوق وتبنيها في فرنسا وخارجها ومزجها مع أهداف الثورة الأخرى لتكون مثالاً يحتذى به في بقية دول أوروبا والعالم.

لكن هل اثبتت الثورة مصداقيتها في هذا الإعلان؟ وهل كانت كفئاً لإعلانه وحمل لوائه؟ وهل كان الانسان وحقوقه فعلاً غايتها ومسعاها أم كانت هناك أهداف خفية وراء هذا الهدف السامي؟ هذا ما حاولنا أن نكشفه بما حفظه لنا التاريخ من حقائق خالفت ما روجه أصحاب المنفعة والغايات الخفية.

Abstract

Human rights issue has attracted the attention of specialist in the field of politics, law and history. These rights are related with human life since creation till now that any human rights violation will lead to political, social, economic

and even intellectual chaos in the state. Thus, maintaining such rights are among the priorities in the change of situations in any of the states.

What took place in France at the end of the 18th century is the best example for such changes. Human rights and basic freedoms in France were lost and deteriorated due to the confusing condition in all aspects and the variations in the social classes in addition to deteriorated economic level. All these issues were a shock that awakened the French individual. Many characters appeared with enlightening intellectuals to meet their intellectual efforts and products as in England and the United States including human rights declarations and freedoms.

Human rights declaration on 1789 was the effort of 18th century intellectual and philosophical efforts not the French ones but all over the world. The French revolution aims were the example to be the guide for all the states. But would the revolution approved to be valid in this declaration? Was the individual its main aim? This was what the study attempted to reveal during examining the historical documents.

مقدمة:

"إن الاعتراف بالكرامة متأصل في جميع أعضاء الأسرة البشرية والاعتراف بحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

كما إن تناسي حقوق الإنسان وازدراءها قد أقضيا الى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة؛ فكان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد على الاستبداد والظلم."(1)

لم أجد أروع من هذه (الديباجة) لافتتح بها موضوع بحثي إذ إن كل هذه الضروريات التي تحولت الى أهداف تتوجت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، ليكون دعامة أساسية في بناء تطبيقات حقوق الانسان وحرياته الأساسية التي من المؤكد أنه كان لها جذور تاريخية وأناس بذلوا الفكر والجهد وربما حتى الدم في سبيل الوصول إلى هذه النتائج المصقولة، هذا الأمر يثير فضول الباحث للخوض والإطلاع على واحدة من تلك الجذور الرئيسة في عالم حقوق الانسان وحرياته، الأمر الذي سيعود بنا الى الوراء قليلاً لنقلب صفحات التاريخ الإنساني الحديث على باكورة من فكروا ونادوا بجدية وأعلنوا بصراحة حقوق الانسان والمواطنة في أوربا وبالتحديد فرنسا التي طوت بين صفحات ثورتها الشهيرة عام 1789م ما عرف بإعلان حقوق الانسان والمواطن، فما هي خلفيات هذا الإعلان التي كانت وراء إصداره؟ وما هي محتوياته؟ وما مدى تأثيره وتطبيقاته؟

تمهيد:

من الثابت تأريخياً وفلسفياً أن فكرة "حقوق الانسان" ترجع بأصولها إلى القانون الطبيعي، ففكرة حقوق الانسان –استناداً للقانون الطبيعي– تعني أن الحقوق المقررة لحماية الحرية والكرامة الانسانية أساسها تمتع صاحب هذه الحقوق بوصف "الانسان" فهي حقوق ملازمة أو لصيقة بشخص الانسان، وأفكارها لا يمنع وجودها؛ لأنها تدور وجوداً أو عدماً مع الكائن الانساني[2] .

يتمتع بحقوق الانسان أي انسان بغض النظر عن أية مميزات إضافية خاصة يمتلكها تميزه عن غيره من الناس ، وفي وثيقة حقوق الانسان الفرنسية –محل البحث– يتم التطرق الى موضوع حقوق الانسان من نقطة الانطلاق لوجود حقوق عامة تملك لأي إنسان، أياً كان، في كونه إنساناً (كالحق في الحياة) –على سبيل المثال– الى وجود حقوق خاصة تملك للمواطنين فحسب ، وتسمى بـ(حقوق المواطن) ، وتتميز "حقوق المواطن" عن "حقوق الانسان" حيث تشدد على رؤية الانسان بوصفه جزءاً من المجتمع السياسي الذي يعيش فيه ، مع العلم أن نصوصه تأتي مع الحقوق السياسية بصورة منفصلة عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (كالحق في العمل أو الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي).

إذاً يمكن القول إن مصطلح "حقوق الانسان" هو مصطلح جديد نسبياً في التفكير الإنساني تعود جذوره إلى الحركة الإنسانية التي ظهرت في القرن الثامن عشر، والتي تضع الفرد الإنساني في قلب نمط التفكير السياسي[3] وثمة أسئلة مطروحة في هذا المقام تتمثل بالآتي: **ما هي مفاهيم تلك الحركة ؟ ومن هم أبرز ممثليها الذين أثروا بالتحديد في تطورات الأحداث داخل فرنسا؟ وما هي الظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بهم وعملت على نضوج فكرهم فيما يخص الانسان وحقوقه لتتمخض عنه الثورة الفرنسية بإعلان واضح المعالم والمبادئ من حيث الصياغة والشمولية لحقوق الانسان؟**

المبحث الأول: ظروف إعلان حقوق الانسان والمواطن

– أولاً: فوضى النظام الفرنسي (الاجتماعي والسياسي):

إذا نظرنا الى فرنسا من الوجهة السياسية، واستثنينا بريطانيا نجدها متقدمة على باقي بلاد أوربا وإن ما يميزها هو قدم الأمة الفرنسية، فمن الوجهة التأريخية، تشكلت فرنسا من جمع عناصر مختلفة وعروق متباينة جاءت إليها عن طريق الغارات واستوطنتها واختلطت بالأصل القديم الغالي، ومن جميع المقاطعات المتعلقة بنعرتها الاقليمية، ومن هذا الخليط تشكل جسم واحد هو فرنسا[4].

عاشت فرنسا حالها حال بقية دول أوربا الغربية من تغيير في أنظمة الحكم وعلاقة الفرد بالدولة والتطورات الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية ومدة تأثير ذلك في حقوق الفرد الفرنسي، حيث استمدت العصور الوسطى فلسفة حكمها القائمة على أساس النزعة الفردية من التعاليم المسيحية، التي ترى أن الفرد هو غاية الدولة والقانون[5] لكن سرعان ما انتكست هذه النزعة الفردية وفقد الفرد الانسان جميع مقوماته وحرياته، ولم يمد له منها شيء حتى في مجال الدين والعقيدة وتزعم رجال الكنيسة هذه النكسة، ثم انهارت السلطة الزمنية مع الأيام وقام

الاقطاع على أساس من تحكم النبيل وتبعية الرعايا له، وعادت وانتكست حقوق الانسان وحرياته العامة وفقد الأفراد حتى أهم حقوقهم من حرية التصرف في مصيرهم وأرواحهم[6].

لكن سرعان ما ضربت فرنسا المثل لجميع شعوب أوربا، فحطمت صرح الاقطاع وصارعت سلطة الكنيسة لتضمن لنفسها حياة سياسية مستقلة ووحدة داخلية متكاملة، فقامت الملكية في فرنسا على أساس من نظرية الحق الإلهي بدافع من رغبة الملوك في تأييد سلطتهم المطلقة والدفاع عن حقوقهم ضد البابا والكنيسة، كما شاع في هذه الحقبة (الفكر الميكافيللي) نسبة الى (نيكولو ميكافيللي) الذي أيد في كتابه (الأمير) وجوب غلبة الدولة على مصادر السلطة كافة بما فيها الكنيسة[7]، ومن وحي هذه الفلسفة الجديدة ابتعدت تعاليم المذهب الفردي، وعادت السلطة الزمنية لتكون في شخص الملك الطاغية وليكون فوق القانون والأفراد[8].

وإلى جانب السلطة الإلهية التي منحها الملك لنفسه وما كان لذلك من أثر في أفراد الشعب، كان هناك ما يسيء أكثر لفرنسا ألا وهو احتفاظها بالنظام الطبقات البغيض وما يرافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة الشعب الفرنسي الذي كان مقسماً الى ثلاث طبقات (الإشراف– رجال الدين– عامة الشعب) تفصل بينهم حدود وفواصل يصعب تخطيها، حيث تمتعت الفئة الأولى الإشراف (النبلاء) بالامتيازات المادية والمعنوية الرفيعة وفرصة استغلال الطبقة الثالثة بكل حرية، كما تمتعت الطبقة الثانية (رجال الدين) بنفوذ قوي ووضع مالي ممتاز كما تمتعت كلتا الطبقتين بحرية فرض الضرائب على الطبقة الثالثة المسلوبة من أبسط حقوقها الانسانية، إلا أن فئة قليلة من الطبقة الأخيرة تفردت بوضع مالي ممتاز جعل لها مكانة خاصة ودوراً رئيسياً في إدارة شؤون البلاد الاقتصادية[9] عرفت بـ (البورجوازية)[10] التي تحولت إلى فئة رأسمالية صاعدة حملت على عاتقها مهمة العمل على إزالة العراقيل التي تعيق تحقيق طموحاتها في تنمية أرباحها الاقتصادية والمشاركة في الحكم لإرساء نظام سياسي جديد مبني على الحرية والمساواة وينتقل فيه الشعب من طور الرعية الى طور المواطنة، لكن عندما اصطدمت مساعيها برفض الارستقراطية (النبلاء) ورجال الدين المتمسكين بامتيازاتهم سعت الى القضاء عليهم وسلبهم السلطة وإقامة نظام سياسي جديد الأمر الذي تطلب الدخول في نضال طويل اشتدت فيه الحاجة الى أفكار ومبادئ جديدة لمواجهة الأفكار القديمة البالية التي تتحصن وراءها القوى المحافظة[11] وقد اضطلع بهذا الدور الفلاسفة.

- **ثانياً: الفكر الفلسفي والنظريات الانسانية الجديدة:**

مع مطلع القرن الثامن عشر شهدت الانسانية مولد الفكر الجديد الذي يعنى بتقديس الفرد، وأنه هو محور النظام وغايته، ومصدر القانون ويملك حقوقه ويتمتع بحرياته نزولاً على مقتضى أحكام القانون الطبيعي[12].

وكان من أبرز ما امتاز به هذا القرن هو تأويل الطبيعة في كل شيء، وهكذا تجددت مدرسة القانون الطبيعي، وسيطرت على جميع اتجاهات الفكر الإنساني حيث آمن رجال القانون والسياسة بفكرة الحقوق الطبيعية التي ترجع إلى طبيعة الانسان، وتولد معه، وتسبق الجماعة، وتعلو على الدولة، (والطبيعة قد خلقت الناس أحراراً متساوين فهي لم تخلق نوعين من البشر بعضهم سادة وبعضهم عبيد)، ومن ثم لزم أن يهدف القانون الى حماية

الحرية والمساواة، وأن يعمل على تأكيد عدم خضوع الفرد لتحكم الآخر؛ لأن ذلك كله من الأصول الطبيعية التي ترجع إلى ذات الفرد الانسان[13].

وبذلك فقد توافقت هذه التعاليم مع أهداف رجال الاقتصاد والسياسة (البرجوازية) وغاياتهم، إذ ما دام الانسان هو غاية النظام الجماعي الذي يجب أن يهدف الى خيره وإسعاده، فإن الفرد هو أقدر الناس على معرفة مصالحه وعلى تخيّر أحسن الوسائل لتحقيق هذه المصالح، ومن ثم وجب أن تترك له الحرية والوسيلة لتحقيق هذه المصالح لذاته[14].

ومن الدعوة الى القانون الطبيعي، والمناداة بحقوق الانسان وحرياته الطبيعية اتجه الفكر السياسي في بحثه عن أصل الدولة اتجاهاً جديداً يجعل فيه لإرادة الأفراد دوراً أساساً؛ لأن الانسان قد اندفع بحكم طبيعته الى حياة الجماعة فاتجهت إرادته بالاتفاق مع أمثاله من بني جنسه الى إنهاء الحياة البدائية والانخراط في حياة الجماعة والنظام، وبذلك تغيرت الفكرة الموروثة عن الحق الإلهي، وأصبحت الدولة تقوم على أساس العقد الاجتماعي، بوصفه الوثيقة التي أنهى بها الأفراد حياتهم الفطرية، وارتضوا حياة النظام السياسي[15].

عادت نظرية العقد الاجتماعي التي ترجع بأصولها الى التاريخ الروماني، واشتدت الحماسة لها في أوائل القرن الثامن عشر، فكان أبرز المراعين لها في فرنسا كلاً من مونتسكيو (1681-1755م) وفولتير (1694-1778م) وروسو (1712-1778م) باختلاف فلسفة ونظرية كل واحد منهم.

تأثر الفيلسوف الفرنسي بإنكلترا التي أقام فيها زهاء السنتين وانبهر بنظامها السياسي المنبثق عن ثورة 1688 وبأفكار فيلسوفها جون لوك (1632-1704م) المتعلقة بالحقوق الطبيعية للإنسان وعمل أثر عودته إلى فرنسا على بعث نظرية تقوم على إرساء نظام سياسي يضمن هذه الحقوق الطبيعية فوردت أفكاره الأساسية في كتابه المشهور (روح القوانين) الذي شرع في كتابته منذ عودته من انكلترا سنة 1731 ليصدره في جنيف من دون عنوان لما يحمله من أفكار جريئة تتصادم مع الحكم المطلق والمستبد في فرنسا الذي لا يراعي الحقوق الطبيعية للإنسان[16].

لقد أثار مونتسكيو في كتابه مسألة فصل السلطات الثلاثة (التنفيذية والقضائية والتشريعية) ضماناً للعدالة وصوناً للحرية المدنية أو التحرر من الرق والعبودية[17] إذ أثارته تجارة العبيد وشحن الزنوج الى أمريكا في ظروف قاسية منددا بالتعذيب الذي ينافي الكرامة الانسانية، كما عدّ السياسة الاستعمارية التي تتبعها معظم دول أوربا منافية هي الأخرى للحقوق الانسانية مؤكداً على حق الشعوب في تقرير مصيرها فضلاً عن أنه كان من أوائل المناصرين للتسامح في مجالي الدين والسياسة[18].

وانطلاقاً من كل ذلك يمكن القول إن مونتسكيو كان يبحث عن الحكومة المثالية التي تضمن الحريات السياسية وتؤكدها للأفراد وتكون قائمة على أساس المساواة وعدم التمييز بين أفرادها[19].

أما فولتير فلم تكن الجدة في أفكاره ميزته بقدر ما تميز به من تفوق في فنون النقد والجرأة في طرح الآراء[20]، وهذا ما اتضح في دفاعه عن حقوق الانسان من تنديد بالاضطهاد السياسي والديني والدعوة الى حرية الفكر والمعتقد

والابتعاد عن التعصب لما فيه من مس لكرامة الانسان وهذا ما أدرجه في كتابه (دراسة في التسامح) الصادر سنة 1763م[21].

وقد تأثر هو الآخر بالحرية الانكليزية أشد تأثير[22] وعدّ النظام السياسي الانكليزي أنموذجاً مثالياً للحكم[23] حيث أشاد بالحريات الديمقراطية في هذه البلاد وبأفكار لوك عن الحقوق الطبيعية للانسان والتسامح، فدعا إليها ودافع عنها بجرأة فائقة في كتابه : (الرسائل الانكليزية) الصادر بالإنكليزية سنة 1733 ثم بالفرنسية بعنوان (الرسائل الفلسفية) مقارناً فيهما بين الحرية والمساواة القائمة في انكلترا والاستبداد والتعصب والقهر في فرنسا[24].

وقد أشاد فولتير بذكر المساواة فقال: لا توجد بلدان تستحق السكنى بها كالبلدان التي يخضع أهلها للقانون متساوين في كل الظروف، ثم فسر معنى المساواة الحقيقي فقال: "أولئك الذين يقولون بأن الأفراد جميعهم متساوون، إنما يقررون الحقيقة، إذ قصدوا بذلك أن الأفراد جميعهم متمتعون على قدم المساواة بحقهم في الحرية وفي الملك وفي حماية القانون لهم، ولكنهم يخطئون إذا توهموا أن الأفراد يجب أن يكونوا متساوين من حيث استخدامهم؛ لأن الأفراد لا يتساوون مطلقاً في كفاءتهم ومواهبهم[25] .

أما نظرته إلى الحكم فكانت في أولها قائمة على المستبد النير، أي على الملك الطيب المتشبع بالأفكار النيرة، ظناً منه أن الديمقراطية لا تناسب إلا بلداً صغيراً فسرعان ما ترك هذه الأوهام بعد تجربته في بلاط ملك بروسيا فردريك الثاني، الذي لم يقم إلا باستبدال الظلم الذي كان يمارسه بظلم أشد مع تغليفه بعبارات استعارها من فلاسفة التنوير[26]، فاقتنع فولتير بأن النظام الوحيد الذي يضمن الحرية والمساواة أمام القانون يكمن في أن الديمقراطية هي الصعود بالإنسان من مرحلة الرعية الى مرحلة المواطنة ليكون طرفاً في تحديد مصير بلاده وضمان حقوقه[27].

كانت نظرة فولتير إلى حقوق الانسان شاملة إذ لم تقتصر على المطالبة بحرية الفكر والتعبير والمعتقد والتملك بل كذلك بتحرير الانسان الإفريقي من العبودية[28] .

في حين يعد جان جاك روسو أول داعية الى التطور الاجتماعي[29] فهو يدعو الى إعادة تنظيم المجتمع تنظيماً جديداً، والى اشتراع عقد اجتماعي جديد ليحل محل العقد الموجود القائم على الكذب والحيلة والخداع[30].

أورد روسو أفكاره في كتابه (العقد الاجتماعي) الذي أصدره سنة 1762م ووضع فيه أسس المواطنة على ضوء القوانين الطبيعية التي تقرّ حقوق الانسان في الحرية والمساواة[31] ، وقد بنى روسو عقده الاجتماعي على أساس تنازل كل فرد في المجتمع عن جميع ما لديه من رغبات وله من حقوق الى المجتمع نفسه وليس الى هيأة معينة[32]؛ إذا روسو الذي طالب بالمساواة وبنوع من الديمقراطية، ألغى مع ذلك الحقوق الفردية، ففي المجتمع الجديد الذي خططه وضع جميع السلطات في الجماعة وجعل من الإرادة الشعبية إرادة عامة أي إرادة جماعية، فهو يعتقد بعدم وجود أي حق للفرد خارج المجتمع[33].

وبذلك وضع روسو بأكثر وضوح أسس المواطنة التي تقوم على سلطة الشعب، وبالتالي الانتقال بالإنسان من طور رعية إلى طور مواطن يساهم في تدبير شؤون بلاده وفق مصالحه وحقوقه، فالمواطنة في نهاية التحليل هي ركيزة حقوق الانسان[34].

ونخلص مما تقدم إلى أن التأكيد على المذهب الفردي الذي يرى أن الفرد الانسان هو نقطة البدء في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي هو غاية هذا النظام ومحركه، فالأفراد عند أصحاب هذا المذهب يولدون أحراراً ومتساوين، ولهم من الحقوق والحريات وفق مقتضيات طبيعتهم الآدمية، ما يسبقون به قيام الجماعة، وإذا كان إحساسهم بالضعف أمام قوة الطبيعة قد ولد فيهم غريزة الحياة في الجماعة، فهم لم ينزلوا على مقتضى هذا الاحساس إلا إمعاناً منهم في تأكيد حقوقهم وكفالة حرياتهم ومن ثم فلا يكون الفرض من قيام هذه الجماعة السياسية أن تفرض على الأفراد نظاماً بعيداً عن كياهم أو أن تفرض عليهم سلوكاً يهدر حقوقهم وحرياتهم[35].

- **ثالثاً: التجارب السابقة للثورة الفرنسية في مجال حقوق الانسان:**

لقد وفرت الأفكار الناتجة عن فلاسفة التنوير للطبقات البرجوازية الصاعدة في أوربا نظرية مكنتها من دك المسوغات الأيدلوجية التي كانت تتحصن وراءها القوى المحافظة، ثم من الإطاحة بالأنظمة السياسية المستبدة التي تمثل عقبة أمام الحرية والمساواة وحقوق الانسان ككل[36] ولتتحول تلك الأفكار والنظريات الى مجال التطبيق من خلال جملة الإعلانات والمواثيق التي نجمت عن التحولات والثورات الدستورية، والتي كان ميداها الأول في انكلترا ثم أمريكا الشمالية لتتبعهم فرنسا على المسيرة نفسها.

فكانت أقدم الوثائق الانكليزية –من هذا النوع– (الوثيقة الكبرى الماجناكارتا) الصادرة سنة 1215م على إثر ثورة الشعب والاكليروس على طغيان الملك، وقد تُممت هذه الوثيقة بوثائق لاحقة أهمها (عريضة الحق) لسنة 1628م و(إعلان الحقوق) لسنة 1689م[37] الذي كان تتويجاً لثورة انكلترا سنة 1688م بعد نضالات طويلة ومريرة قامت بها القوى الديمقراطية بقيادة الطبقة البرجوازية، وقد أسفرت هذه الثورة عن نظام سياسي جديد يقوم على قوانين تضمن الحرية والمساواة، ويكون فيه الحكم برلمانياً يتسم بالفصل بين السلطات وإخضاع الملك لإرادة الشعب ، فكان هذا النظام بمثابة نقلة نوعية في تاريخ انكلترا، إذ يقر المواطنة للإنسان الإنكليزي مع إيجاد الضمانات الكفيلة لحماية حقوق الانسان والمواطن[38].

فكانت الثورة الإنكليزية وإنجازاتها قدوة لبلدان غربية أخرى، فتأثرت بها مستعمراتها الأمريكية، واتخذتها ذريعة لمقاومة الاستعمار والنضال من أجل الاستقلال وإرساء نظام سياسي جديد يقوم على إرادة الشعب ويضمن له حقوقه في الحرية والمساواة وتقرير المصير[39].

فأسفر ذلك النضال عن إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 4 حزيران 1776م والذي ألحق بـ (إعلان فرجينيا للحقوق) الذي كتبه (توماس جيفرسون)[40] ولم يذكر الإعلان حق المستعمرات كأمة جديدة في أن تتمتع بالاستقلال على أساس المبدأ القومي، وإنما ترددت العبارات التي تشير الى المثل السياسية كالحرية والمساواة والإرادة الإلهية التي لابد من أن تكون قرينة لهذه المثل[41].

وقد صدر بعد هذا الإعلان الدستور الأمريكي في العام 1787م ثم عدل مراراً وأطلق على التعديلات العشرة الأول اسم (إعلان الحقوق) وقد صدرت بين سنتي (1789م) و(1791م)، وهي تنص بصورة عامة على حرية العقيدة وحرية النفس والمال وضمانات حرية التقاضي وعدم التجريم من دون محاكمة عادلة ونصت تعديلات لاحقة على تحريم الرق والعبودية وتحرير الأرقاء، وعلى المساواة في حق الانتخاب من دون تمييز في العرق أو اللون أو الجنس[42].

ومن القارة الجديدة عادت الفكرة الى أوربا وقد أنضجها العمل وصهرها الواقع لتجد لها في فرنسا مكاناً جديداً تبذر فيه تعاليمها في حقوق الانسان وفي السيادة الشعبية[43].

المبحث الثاني: الإعلان– مزاياه مأخذه تطبيقاته

– أولاً: إعلان حقوق الانسان والمواطن عام 1789م

ما كادت الجمعية الوطنية التأسيسية أن تعقد أولى جلساتها بعد ستة أسابيع من سقوط حصن الباستيل في 26 آب 1789م حتى رأت من الضروري أن تتقدم للدستور الجديد بإعلان وثيقة رسمية لحقوق الانسان والمواطن[44] التي وضعها أمانويل جوزيف سييس (1748-1836) بالاعتماد على نظريات مونتسكيو وفولتير وروسو[45] وقد برزت الجمعية إعلانها للوثيقة أن واضعيها لا ينشئون حقوقاً لكنهم يعلنون الحقوق التي تنبع من العقل والضمير وتأخذ قوتها من طبيعة الأشياء والانسان، وهم إنما يعلنون هذه الحقوق الطبيعية؛ لأن تجاهلها ونسيانها في الماضي قد جر على الشعب مساوئ كثيرة فلابد إذا من إعلانها حتى تبقى ماثلة في المستقبل أمام السلطات الحاكمة لتقارن على أساسها تصرفاتها تحقيقاً للغرض الأسمى من التنظيم السياسي، وهو احترام هذه الحقوق التي فيها الخير للأفراد[46].

وقد صيغت هذه الحقوق والمبادئ في سبع عشرة مادة تنص على[47]:

- **المادة الأولى:** يولد الناس أحراراً ومتساوين في الحقوق والامتيازات الاجتماعية التي لا تؤسس إلا على المنفعة العامة لا الخاصة؛
- **المادة الثانية:** إن هدف أية مؤسسة سياسية هو الحفاظ على حقوق الانسان الطبيعية والتي لا يمكن التنازل عنها وهذه الحقوق هي: الحرية، وحق الملكية، والشعور بالأمن، وإقامة النظام؛
- **المادة الثالثة:** الأمة هي صاحبة السيادة، وليس لأي شخص أو جماعة أن يمارسوا السلطة إلا إذا استمدوها من الأمة؛
- **المادة الرابعة:** الحرية هي أن للفرد الحق في أن يقوم بكل ما لا يضر بالآخرين وأن يكون للآخرين حق القيام بما يشاؤون طبقاً للقانون؛
- **المادة الخامسة:** القانون هو المصدر الوحيد الذي يحدد الممنوعات والمحظورات وأية قيود تفرض على الفرد غير مستمدة من القانون غير شرعية؛

- **المادة السادسة:** القانون هو تعبير عن الإرادة العامة، ولكل فرد الحق في أن يشارك في وضع القانون بنفسه أو عن طريق مندوب عنه وكل مواطن يقف على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون، وله الحق في شغل الوظائف والمراكز العامة كل حسب قدراته من دون أية تفرقة بين شخص وآخر إلا على أساس إمكانية الشخص في شغل هذا المنصب أو ذاك؛
- **المادة السابعة:** لا يقبض على أي شخص أو يحبس إلا طبقاً للحالات التي نص عليها القانون ويعاقب كل شخص يعمد الى استخدام أساليب عدوانية في هذا الصدد؛
- **المادة الثامنة:** إن إنزال العقوبة بأي شخص يجب أن يتم بمقتضى القانون؛
- **المادة التاسعة:** المتهم يظل بريئاً حتى تثبت إدانته؛
- **المادة العاشرة:** لا جناح على أي شخص بسبب آرائه الخاصة، حتى لو كانت متعلقة بالأمور الدينية مع العلم أنه لا تنطوي هذه الآراء على إخلال بالنظام الذي ينشده القانون؛
- **المادة الحادية عشرة:** إن حرية تبادل الأفكار والمعلومات والآراء هي من أثمن حقوق الانسان ولكل شخص الحق في أن يتحدث وأن يكتب وأن ينشر آراءه بحرية ولكنه سيكون مسؤولاً عما يصدر عنه طبقاً للقانون؛
- **المادة الثانية عشرة:** إن حرية المواطنين وسلامتهم وحقوقهم تتطلب جيشاً يوضع في خدمة المجموع وليس لخدمة من توضع مقاليد الجيش في أيديهم؛
- **المادة الثالثة عشرة:** لتمويل الإدارة الحكومية والجيش توزع الأعباء المالية على المواطنين كل حسب مقدرته؛
- **المادة الرابعة عشرة:** كل مواطن له الحق في المساهمة في فرض الأعباء المالية وفي متابعة الجهات التي أنفقت فيها الأموال العامة وفي بحث أساليب جمع الضرائب ومدى سريان مفعوله؛
- **المادة الخامسة عشرة:** المجتمع الذي لا يسير على هدى القانون ولا يأخذ بفصل السلطات ليس له دستور على الإطلاق؛
- **المادة السادسة عشرة:** حق الملكية مقدس لا يجوز أخذ ممتلكاته إلا إذا ما عوض عنها؛
- **المادة السابعة عشرة:** لا يجوز حرمان أي فرد من الملكية التي هي حق مقدس لا يمس إلا إذا اقتضت ذلك بجلاء ضرورة عامة نص عليها القانون.

وقد نشر هذا الإعلان بوصفه مقدمة لدستور سنة 1791م[48] .

– ثانيا: مزايا الإعلان ومآخذه وتطبيقاته:

إعلان حقوق الانسان كان هذا هو المنطق، وتلك كانت العواطف التي استهوت فرنسا واستحوذت على عقول أبنائها في صيف 1789م وكان هذا هو نداء (الديمقراطية الجديدة) الذي وجهه الشعب الفرنسي الى شعوب أوربا الممتهنة الجانب[49]، إذ يظهر هذا الإعلان أن الثورة الفرنسية ذات صفة عالمية، لأن نظريتها

(الإعلان) تطبق على جميع الناس لا على الفرنسيين وحدهم ، حتى ان الكاتب الفرنسي (ماليه دوبان) أشاد بذلك في عام 1973 قائلاً : (إن الثورة عالمية وليست خاصة بالفرنسيين)[50].

فالإعلان يوضح جوهر حقوق الانسان وحقوق الأمة في مقدمته التي تعيد الى الأذهان نظرية الحق الطبيعي وفي مواده السبعة عشر تورد هذا الإيضاح باهتمام الشمول الذي يتخطى بشكل فريد الطابع التجريبي للحريات الإنكليزية التي أعلنت في القرن السابع عشر[51]، فالفارق بين الثورة الفرنسية والثورة الإنكليزية أن البرلمان الإنكليزي اكتفى بإعلان الحقوق الذي أصدره بيان حقوق الإنكليز التأريخية والقانونية حيال التاج، أما فرنسا فقد بنت إعلانها على مبادئ عالمية وجعلت من نفسها متحدثة بلسان الجنس البشري كله إذاً ليس من المستغرب عدّ الثورة الفرنسية نقطة بدء جديدة لآمال وجهود الأجناس والأمم كافة في حين لا تعد الثورة الإنكليزية في نظر غير الإنكليز إلا تعديلاً مؤقتاً للدستور اقتضته المصلحة[52].

أما الفارق بين إعلان الحقوق الفرنسي وإعلانات الحقوق الأمريكية لحرب الاستقلال التي صدرت عن شمول الحق الطبيعي إلا أنها تضمنت بعض التحفظات التي حدت من أهميتها بشكل فريد[53].

فإعلان الحقوق الفرنسي لا يأخذ حقوق الفرد وحرياته بالتفاصيل التطبيقية لكنه يقف عند حد تقرير المبادئ العامة التي تقوم في ذهن الثوار مقام الدين والعقيدة، فهو ينبع من العقل والضمير ويستمد مقومات وجوده من طبيعة الأشياء وأدمية الانسان إنما يسمو على النظام وعلى القانون وعلى الجماعة، وهو تسجيل أمين لفلسفة المذهب الفردي، يأخذ بها في جميع تعاليمها فهو يؤكد النزعة الفردية حين يقرر فكرة العقد الاجتماعي بوصفها أساساً للنظام السياسي؛ فهو يأخذ الفرد على أنه الخلية الأولى في الجماعة وأن هذه ليست بالنسبة له إلا مطهراً تابعاً وليدة إرادته واتفاقه مع بني جنسه ثم يرسم الإعلان الإطار القانوني لجميع الحقوق والحريات الفردية فيقيم النظام القانوني في شأن روابط الأفراد على أساس من حرية الملكية وحرية التعاقد ثم يأخذ بعد ذلك بالحريات السياسية ليكفل للأفراد جميع حرياتهم المدنية فيرسم طريق مشاركة الأفراد في أعباء الحكم، لانهم بمقتضى العقد الاجتماعي أصحاب السيادة الفعلية يساهمون عن طريق الانتخاب في إصدار القوانين التي تحكم سيرهم ، ومن ثم يضمنون ابتعاد الحكام عن مضان التعسف والاستبداد[54].

فمن الناحية الفلسفية، عُني الإعلان بالفرد بوصفه حقيقة أولى في كل مجتمع سياسي وقصر اعترافه على الحقوق الفردية فحسب، لذلك لم يتضمن أية حقوق أو حريات للجماعات أو النقابات، وقد بلغت الثورة الفرنسية بهذا الخصوص حد التطرف[55]؛ كما نسي الإعلان —في وقت ازدهر فيه مذهب الاقتصاد الحر– أن ينص صراحة على ما يكفل هذا النوع من الحريات فلم يرد فيه شيء عن حرية العمل أو حرية التجارة والصناعة أو حرية التبادل[56].

ولم يورد الإعلان حقوقاً خاصة بالمرأة، وهذا ما تؤكده العريضة التي قدمتها النساء للجمعية الوطنية في 5 تشرين الأول 1789م بعد مسيرة فرساي طالبن فيها بمنحهن المساواة والحقوق الخاصة بهن[57].

إذاً فقد اتسم (الإعلان) بطابع النفعية، أي بالرغبة في الانتفاع من استصداره، عندما كانت الغاية الأولى من تقرير المبادئ التي تضمنتها مواده السبعة عشر، الحيلولة دون وقوع أي عصيان أو ثورة جديدة، الأمر الذي

يدل أن إعلان الحقوق إنما كان عملية أوحت بها الظروف والحوادث، إذا من هذه الناحية يمكن عدّه عملاً أو إجراء سياسياً[58].

ومع كون الإعلان من عمل تلامذة الفلاسفة، ومع ظهوره كأنه موجه للشعب فإنه كان ذا طابع برجوازي[59] لأنه من وضع (البرجوازية الحرة) وهي طبقة متوسطة تدين بمبادئ الإصلاح، كما أنها (برجوازية ممتلكة) اي أنها ذات مصلحة في تقرير ملكيتها فكان ذلك مبعث ما لوحظ من تناقض إعلان الحقوق، لأن بينما أرادت هذه البرجوازية الحرة تقرير مبدأ الملكية (التملك) على أساس أنه حق طبيعي مقدس لا يمكن المساس به أو النيل منه (المادتان : 2 ، 17) كان واضحاً من جهة أخرى أن هذا المبدأ لا يمكن أن يستفيد منه سواد الشعب الذي لا يملك شيئاً زد على ذلك أنه قد تركت دون حل كل المسائل المتعلقة بمصير الملكية الاقطاعية والكنيسة التي ألغتها قرارات الجمعية الوطنية في 4-11 آب 1789م[60]، فالمادة الأولى تعلن أن جميع الناس متساوون، ولكنها تخضع المساواة للنفع العام ولم يعترف الإعلان صراحة في (المادة 6) أن المساواة تكون أمام الضريبة والقانون، وتبقى اللامساواة الناجمة عن الغنى غير محسوسة[61] .

ثم أنهم قبلوا مبدأ حرية الرأي (المادة 10) وترك الناس أحراراً يبدون ما يشاؤون من آراء حتى الآراء الدينية ثم أكدوا حق الانسان في التعبير عن آرائه وإذاعتها (المادة 11) ولكنهم (المادة 10) اشترطوا الا يترتب على التظاهر بهذه الآراء إقلاق أو إزعاج للنظام العام المستند على القانون وقد احتج (ميرابو) –خطيب الثورة الفرنسية– في خطاب مثير على هذا المبدأ الذي قال إنه يدل على أن المجلس يريد تقرير العقيدة الدينية (الكاثوليكية) السائدة[62].

لقد سبب هذا التناقض الألم، كما بعث على الشعور بالخيبة في نفوس المواطنين الذين عقدوا آمالاً عظيمة على الدستور، الذي كان إعلان الحقوق مقدمته ولكن على الرغم من هذا التناقض الظاهر، اشتمل إعلان الحقوق على أهم المبادئ التي نادى بها فلاسفة الثورة (الحرية– المساواة– سيادة الأمة– فصل السلطان– الإرادة العامة ... الخ) وكان سبب تقرير هذه المبادئ في وثيقة إعلان حقوق الانسان والمواطن، أن صار هذا الإعلان (عقيدة الديمقراطية) ثم زاد من قوة هذه (العقيدة) ، إيمان رجال الثورة بأن الواجب الانساني ، يطلب منهم العمل على نشر هذه (العقيدة) أو (المذهب الديمقراطي) خارج حدود بلادهم[63] .

وقد ظل إعلان حقوق الانسان طوال ربع قرن شعاراً وميثاقاً لجميع الثوريين ودعاة الإصلاح في أوربا[64]، حتى وصفه البعض أنه كان أقوى من جيوش نابليون وأن له سحراً عظيماً يشد إليه دعاة الحرية[65].

لكن نجاح هذا الإعلان لم يتحقق فعلياً في فرنسا وبقية العالم إلا بصفة تدريجية، فقد صدرت الثورة الفرنسية مبادئها وأورثها نابليون بونابرت عنوة لدول أوربا التي احتلتها الجيوش النابليونية كبلجيكا وهولندا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وعلى الرغم من ثورة شعوب هذه البلدان على محتليها ورجوع السلطة القديمة إليها بعد عام 1815م لم تمح آثار التنظيم الجديد منها وبالأحرى من فرنسا، حيث رجعت العائلة المالكة الى الحكم بعد هزيمة نابليون وبقيت الأفكار الجديدة التي تقوم على حقوق الانسان والمواطن قائمة، بل حتى المنتصرين على نابليون لم يجرؤوا على إحياء الأنظمة البالية كالإقطاع بل ذهبوا الى منح دساتير مكتوبة كما هو الشأن في فرنسا والبلدان

المجاورة بعد عام 1815م، وعندما أرجعوا النفوذ الفعلي للملوك والنفوذ الاجتماعي للأرستقراطية، ولمن تحالف معها من الرأسماليين على حساب مبادئ حقوق الانسان، دخل الليبراليون في أوربا فترة النضال، ودفعوا الشعوب الأوربية الى خوض معارك دامية من أجل الحرية وتقرير المصير، أي لاسترجاع حقوق الانسان والمواطن.

وقد بلغ هذا النضال أوجه في فرنسا مع ثورة 1830م ضد الملك شارل العاشر لخرقه الدستور في 1848 ضد خليفة لويس فيليب التي أسفرت عن إلغاء النظام الملكي في العديد من البلدان الأوربية من أجل إرساء نظم دستورية ديمقراطية، تقوم على احترام الانسان والمواطن وإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها كالشعبين المجري والتشيكي الخاضعين للهيمنة الأجنبية(66).

وبينما انزعج الملوك والأمراء النبلاء في مختلف انحاء أوربا من الأفكار الجديدة، كان المفكرون والمثقفون خاصة في ألمانيا أكثر الفئات ترحيباً بها، حيث كان هؤلاء على صلة بالنهضة الثقافية الفرنسية حتى قبل قيام الثورة، وانتشرت بينهم آراء روسو وفولتير لذلك لم يكن غريباً عليهم أن يرددوا مبادئ الحرية والآخاء والمساواة ويتمنون لو طبقت في جميع أنحاء العالم من دون النظر إلى الحواجز القومية في حين لا نجد في إيطاليا مفكرين روجوا لمبادئ الثورة على نمط ما جرى في ألمانيا، إلا أن فرنسا حملت الأفكار الجديدة مع جيوشها التي غزت شبه الجزيرة الإيطالية عام 1796م، حيث أقامت فيها عدة جمهوريات تركت الادارة فيها لأبناء البلاد واستخدام مبدأ الاستفتاء في إقامة هذه الجمهوريات على الرغم من اقتصار الاستفتاء فيها على فئات محدودة وزيف في بعض الأحيان ومع ما أحدثته هذه الإجراءات من تجدد في أسلوب الحياة السياسية إلا أن فرنسا لم تفكر في تطبيق حقوق الانسان والمواطن على الشعب الإيطالي أو حتى المحافظة على ما هو موجود منها(67).

كما كان لهذه المبادئ امتدادها وصداها في البلدان الشرقية مثل مصر وتونس واليابان، حيث انبهر بها أنصار الحرية والإصلاح من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي في مصر وخير الدين باشا التونسي في تونس وناكاي شومين في اليابان وعدّوها أساس النهضة والتقدم في أوربا(68)، كما تأثرت الدولة العثمانية –التي كانت تمر بمراحل إصلاح الدولة– بهذه المبادئ وأدخلتها في منهاجها الإصلاحي منذ عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م) حتى طبقت في عهد السلطان عبد المجيد الثاني (1839-1861) في مرسومي الإصلاح (خط شريف كولخانة 1839م وخط شريف همايون 1856م)(69).

لكن هناك سؤال يطرح نفسه، **وهو إلى أي مدى التزمت الثورة ودعاتها بهذه المبادئ سواء على الصعيد الداخلي الفرنسي إبان الثورة أو على صعيد سياسة حكومتها الخارجية فيما بعد؟**

يعلق (روبرت دارنتون) أستاذ تاريخ أوربا الحديث في جامعة (برنستون) في ذكرى احتفال فرنسا بمرور مائتي عام على قيام الثورة الفرنسية قائلاً: "إذا كانت فرنسا تحتفل بمرور مائتي عام على سقوط الباستيل، وإزالة الإقطاع، وإعلان حقوق الانسان والمواطن، فإن الوضع في فرنسا في الفترة التي قامت فيها الثورة لم يكن في حقيقة الأمر على كل ذلك القدر من السوء كما يعتقد الكثيرون، فالباستيل كان خالياً تقريباً من السجناء وقت الهجوم عليه (يوم 14 يوليو 1789م) كما أن الإقامة فيه لم تكن سيئة كما يتصور الناس، ولكن ذلك لم يمنع الثوار من

أن يقتلوا مدير السجن لا لشيء إلا لأنه من النبلاء، ثم طافوا بعد ذلك بجثته في الشوارع؛ كذلك كان الاقطاع قد انتهى بالفعل وقت أن أعلنت الثورة إلغاءه أو لم يكن على الأقل موجوداً بمثل تلك الدرجة الفاحشة"[70].

ويضيف قائلاً: "وإذا كانت الثورة قد أعلنت حقوق الانسان والمواطن فإنها لم تلبث أن أهدرت هذه الحقوق بما ارتكبته من جرائم ومذابح وموجات إرهاب اجتاحت فرنسا كلها بعد خمس سنوات فقط من إعلان تلك الحقوق لدرجة أن بعض المؤرخين الانكليز مثل (الفريد كوبان) وصف إعلان حقوق الانسان والمواطن بأنه مجرد اسطورة، فدعاته كانوا يقترفون المذابح باسم الحرية والعدالة والمساواة[71].

أما على صعيد السياسة الخارجية التي انتهجتها حكومات الثورة الفرنسية فقد جاءت متناقضة تماماً مع ما أعلنته الثورة من مبادئ (الحرية والعدالة والمساواة) وبخاصة فيما يتعلق بشعوب آسيا وأفريقيا كمصر والجزائر والمغرب وتونس التي استعمرتها وتعاملت معها بمنطق السيد والعبد، وهذا تؤكده أحداث حملة نابليون على مصر 1798م ابتداءً من الخطاب المؤثر الذي وجهه نابليون إلى الشعب المصري في بداية وصول حملته إليها بما يحمله بين طياته من شعارات الإنسانية تناقضت فيما بعد مع الإجراءات التي قام بها نابليون وجيشه تجاه الشعب المصري من قتل وتخريب وتجاوز على الحرمات الإسلامية، وخير دليل على ذلك ما حصل من اعتداء على الجامع الأزهر[72].

لكن الأمانة التأريخية تدفعنا للبحث عن أصول هذا التناقض بين مبادئ اريقت الدماء من أجل إعلائها ودماء أريقت تحت رايتها.

إن خيوط هذا التناقض الذي تحوّل إلى مؤامرة ضد الإنسانية تجمعت بيد جهة واحدة هي (الصهيونية العالمية) التي سعت لهدم الحكومات في كل الأقطار، والاستعاضة عنها بحكومة ملكية استبدادية يهودية، مع تهيئة كل الوسائل لهدم الحكومات، ولاسيما الملكية، ومن هذه الوسائل إغراء الملوك باضطهاد الشعوب، وإغراء الشعوب بالتمرد على الملوك، متوسلين لذلك بنشر مبادئ الحرية والمساواة، ونحوها مع تفسيرها تفسيراً خاصاً يؤذي الجانبين، وبمحاولة إبقاء كل من قوة الحكومة وقوة الشعب متعاديتين وإبقاء كل منها في توجس وخوف دائم من الأخرى، وإفساد الحكام وزعماء الشعوب ومحاربة كل ذكاء يظهر بين الأمميين (غير اليهود) مع الاستعانة على تحقيق ذلك كله بالنساء والمال والمناصب والمكايد وما الى ذلك من وسائل الفتنة وإلقاء بذور الخلاف والشغب في كل الدول، عن طريق الجمعيات السرية والمحافل الماسونية على اختلاف أنشطتها السياسية والدينية والفنية والرياضية، لنقل الدول من التسامح الى التطرف السياسي والديني فالاشتراكية فالإباحية فالفوضوية، فاستحالة تطبيق مبادئ المساواة[73].

وقد كان أول ظهور لهذه الأندية في فرنسا عام 1734م، والتي لاقت لها رواجاً وانتشاراً واسعاً فيها، حيث نظمت أول الأمر على غرار الأندية الإنكليزية لتناول الطعام والسمر والقراءة ثم أصبحت بحدود عام 1784م مراكز للدعوة شبه الثورية؛ وقال معاصر للثورة أنهم في هذه الأندية (يبدون آراءهم بصوت عال ودون قيد في حقوق الانسان ومزايا الحرية والشرور الكبرى الناجمة عن عدم المساواة في ظروف الحياة)[74]. إلا أن هذه الشعارات لم تكن سوى

شعارات كانوا أول من روجوا له وأطلقوها على أفواه الجماهير الذين رددوها من دون أن يدركوا التناقض في محتواها ومدى مصداقيتها من حيث إمكانية التطبيق(75).

إن خير ما يؤكد العلاقة الخفية بين الحركة الصهيونية والثورة الفرنسية ورجالها هو وعد نابليون بونابرت في حملته على مصر بمساعدة اليهود في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين مقابل تقديم الممولين اليهود قروضاً مالية للحكومة الفرنسية التي كانت تعاني من ضائقة مالية خانقة والمساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق، التي كانت بما تحمله بين طياتها أبرز ما يتناقض مع إعلان حقوق الانسان والمواطن(76).

وعلى كل حال وعلى الرغم من كل الحقائق والوقائع التي تمخض عنها ومنها إعلان حقوق الانسان والمواطن لعام 1789م فإنه قد أصبح بصمة واضحة في تاريخ الحقوق الانسانية وجرى تجسيده في كثير من الدساتير العالمية والمواثيق الدولية حتى عصرنا الحديث، فقد دولت مضامينه في ميثاق عصبة الأمم المتحدة سنة 1920م، ثم في ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945، كما أقره (الإعلان العالمي لميثاق حقوق الانسان) الذي أقرته الأمم المتحدة في 10 كانون الأول 1948م(77).

الخاتمة :

اعلان حقوق الانسان والمواطن 1789م كان ثمرة ناضجة لجهود فئات متعددة جعلت الانسان وحقوقه هدفها الظاهر ووسيلتها للوصول الى أهدافها الاخرى التي تختلف باختلاف الساعين لتحقيقها، لكن بغض النظر عن ذلك فإن هذا الاعلان تحول إلى بصمة واضحة في عالم حقوق الانسان وحرياته الاساسية ومرجع أساس لما جاء بعده من اعلانات ومواثيق في هذا المجال، معترفاً بحسن صياغته وشموليته وصلاحيته لكل زمان ومكان، ومرونة تطبيقه إذا كان هناك صدق وايمان وراء ذلك التطبيق.

الهوامش:

(1) محمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموسى، **القانون الدولي لحقوق الانسان المصادر ووسائل الرقابة**، ج1، دار الثقافة (عمان- 2005م)، ص10.

(2) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، (حقوق الانسان)، http://www.wikipedia.org ، ص1 .

(3) المصدر نفسه، ص1 . هذا لا يعني أن مسألة حقوق الانسان والتفكير بها لم تكن موجودة قبل هذه الحقبة إذ أن حقوق الانسان لصيقة بالإنسان منذ الخليقة واستمر الاهتمام بها على مر الحقب والعصور، كما كانت محل عناية بالغة في الأديان السماوية ولاسيما الدين الإسلامي الذي أكد حقوق الفرد المسلم وحتى غير المسلم.

(4) نور الدين حاطوم، **تاريخ الحركات القومية**، دار الفكر الحديث، (بيروت- 1967)، ص28.

(5) حسن علي، **حقوق الانسان**، دار الغريب، (القاهرة- 1982م)، ص12.

(6) طعيمة الجرف، **الحريات العامة بين المذهبين الفردي والاشتراكي**، مطبعة الرسالة (القاهرة- لا ت)، ص ص 17-19.

(7) ينظر: نيقولو مكيافللي، **تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، ط4**، تعريب، خيري حماد، تعقيب فاروق سعد، ط11، دار الآفاق الجديدة، (بيروت، 1981)، ص ص203-365.

(8) حسن علي، المصدر السابق، ص ص19-20.

(9) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر، أوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، (بيروت- 1973م)، ص ص22-24.

(10) طبقة اجتماعية ارتبطت تأريخياً من حيث نشأتها بالمدن او القرى الكبيرة ذات الأسواق التجارية ، ترمز الى طبقة التجار وأصحاب الأعمال والمحلات العامة . وقد قام المجتمع البرجوازي على انقاض المجتمع الاقطاعي وازدياد التجارة الدولية بين المشرق والمغرب على أثر الحروب الصليبية ومع وضوح انهيار المجتمع الاقطاعي تسلمت البرجوازية زمام القيادة الاقتصادية والسياسية وافادت فائدة قصوى من نشوء العصر الصناعي فازداد النظام الرأسمالي زخماً وقوة وامتلك البرجوازيون الثروة العقارية والزراعية والصناعية . عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة ، ط3** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، 1990م) ، ص594 .

(11) علي بن حسين المحجوبي، "**حقوق الانسان بين النظرية والواقع– مقاربة تأريخية**" ، مجلة عالم الفكر ، ع4 ، مج13، ابريل يونيو 2003 ، ص12 ؛ وللمزيد من التفاصيل ، انظر : ول ديورانت ، **قصة الحضارة– روسو والثورة ، المجلد الثاني والعشرون** ، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر ، (القاهرة– 2001) ، ص ص448–455 .

(12) الجرف ، المصدر السابق ، ص22 .

(13) المصدر نفسه ، ص22 .

(14) المصدر نفسه ، ص23 .

(15) المصدر نفسه ، ص23 .

(16) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص ص13–14 .

(17) محمد فؤاد شكري ، **الصراع بين البرجوازية والإقطاع** ، (القاهرة– 1958) ، ص150 .

(18) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص14 .

(19) الجرف ، المصدر السابق ، ص28 .

(20) شكري ، المصدر السابق ، ص151 .

(21) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص14 .

(22) رونالدستورمبرج ، **تاريخ الفكر الأوربي الحديث 1601–1977م** ، ترجمة : أحمد الشيباني ، ط3 ، دار القارئ العربي ، (القاهرة– 1994) ، ص184 .

(23) ميكافللي ، المصدر السابق ، ص262 .

(24) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص ص14–15 .

(25) شكري ، المصدر السابق ، ص153 .

(26) سترومبرج ، المصدر السابق ، ص186 .

(27) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص15 .

(28) المصدر نفسه ، ص15 .

(29) ميكافيللي ، المصدر السابق ، ص263 .

(30) سترومبرج ، المصدر السابق ، ص209 .

(31) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص15 .

(32) شكري ، المصدر السابق ، ص ص155–156 .

(33) سترومبرج ، المصدر السابق ، ص ص209–210 .

(34) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص16 .

(35) الجرف ، المصدر السابق ، ص ص30–31 ؛ محمد سليم محمد غزوي ، **الحريات العامة في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الغربية والماركسية**، مطبعة بدوي ، (الاسكندرية– لا ت) ، ص ص 179–181 .

(36) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص16 .

(37) صبحي المحمصاني ، **أركان حقوق الانسان بحث مقارن في الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة** ، دار العلم للملايين، (بيروت– 1979م) ، ص40 .

(38) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص16 .

(39) المصدر نفسه ، ص16 .

(40) مجموعة مؤلفين ، **حقوق الانسان العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت- 1999) ، ص135 .

(41) صلاح العقاد ، **دراسة مقارنة للحركات القومية في ألمانيا- إيطاليا- الولايات المتحدة الأمريكية- تركيا** ، مطبعة الرسالة ، (القاهرة- 1967) ، ص ص100-101 .

(42) المحمصاني ، المصدر السابق ، ص47 .

(43) الجرف ، المصدر السابق ، ص47 .

(44) http://www.wikipedia.org.

تحت عنوان : إعلان حقوق الانسان والمواطن ، ص2 .

(45) مجموعة مؤلفين ، المصدر السابق ، ص136 .

(46) أ.ج جرانت وهارولد تمبرلي ، **اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950م** ، ترجمة : بهاء فهمي وأحمد عزت عبد الكريم ، ط6 ، دار الحمامي للطباعة ، (القاهرة- لات) ، ص ص77-78 .

(47) نوار ونعنعي ، المصدر السابق ، ص36 ؛ جرانت وتمبرلي ، المصدر السابق ، ص77 ؛ عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار ، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فينا** ، دار النهضة العربية ، (القاهرة- 1974م)، ص ص278-249 ؛ كارلتون هيز ، **التأريخ الأوربي الحديث 1789-1914م** ، ترجمة : فاضل حسين ، دار الكتب للطباعة والنشر ، (موصل- 1987م) ، ص21 .

(48) نوار ونعنعي ، المصدر السابق ، ص36 وص46 ؛ المحمصاني ، المصدر السابق ، ص42 .

(49) هربرت فشر ، **تاريخ أوربا في العصر الحديث** ، (لام- لات) ، ص16 .

(50) حاطوم ، المصدر السابق ، ص102 ؛ البطريق ونوار ، المصدر السابق ، ص379 .

(51) ألبير سوبول ، **تاريخ الثورة الفرنسية- من الباستيل الى الجيرون** ، ترجمة : جورج كوسى ، منشورات عويدات ، (بيروت- لات) ، ص158 .

(52) جرانت وتمبرلي ، المصدر السابق ، ص79 .

(53) سوبول ، المصدر السابق ، ص49 .

(54) المصدر السابق ، ص49 .

(55) غزوي ، المصدر السابق ، ص190 .

(56) الجرف ، المصدر السابق ، ص49 .

(57) إعلان حقوق الانسان والمواطن ، المصدر السابق ، ص3 .

(58) سوبول ، المصدر السابق ، ص160 .

(59) المصدر نفسه ، ص160 .

(60) شكري ، المصدر السابق ، ص220 .

(61) سوبول ، المصدر السابق ، ص160 .

(62) شكري ، المصدر السابق ، ص ص220-221 .

(63) المصدر نفسه ، ص221 .

(64) جرانت وتمبرلي ، المصدر السابق ، ص79 .

(65) البطريق ونوار ، المصدر السابق ، ص ص379-380 .

(66) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص20 .

(67) العقاد ، المصدر السابق ، ص24 وص63 .

(68) المحجوبي ، المصدر السابق ، ص21 .

(69) محمود رئيف أفندي ، **التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية** ، ترجمة : خالد زيادة ، منشورات جروس-برس ، (طرابلس -1985) ، ص ص 10-11 ؛ خالد زيادة ، **اكتشاف التقدم الاوربي دراسة المؤثرات الاوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر** ، دار الطليعة ، (بيروت- 1981) ، ص ص 57-62 .

(70) أبو بكر خالد ، "الثورة الفرنسية في الميزان" ، ص2 http://www.islamonline.net .

(71) المصدر نفسه ، ص3 .

(72) للتفاصيل عن ذلك ينظر : هنري لورنس وآخرون ، **الحملة الفرنسية في مصر بونابرت والإسلام** ، ترجمة : بشير السباعي ، سينا للنشر ، (القاهرة- 1995) ، ص ص133-157 .

(73) مجدري كامل ، **آل روتشيلد– المال عند ما يخلق دولة من العدم** ، دار الكتاب العربي ، (القاهرة- 2008) ، ص51 .

(74) ديورانت ، المصدر السابق ، ص ص455-456 .

(75) وليام غاي كار ، **أحجار على رقعة الشطرنج** ، ترجمة سعيد جزائرلي ، ط14 ، دار النفائس ، (بيروت- 2000) ، ص81 .

(76) خالد ، المصدر السابق ، ص4 .

(77) مجموعة مؤلفين ، المصدر السابق ، ص136 .